OPEN ACCESS
Received: 18 -06 -2024
Accepted: 03- 10-2024

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

The Morphosyntactic Views of Abu Ali al-Farisi and Their Role in Guiding Quranic Readings in al-Razi's *al-Tafsir al-Kabir*

Dr. Aisha Saeed Saleh Al-Atwi *

aisalatawi@ut.edu.sa

Abstract:

This study investigates the influence of Abu Ali al-Farisi's morphosyntactic and linguistic perspectives as presented in al-Razi's *al-Tafsir al-Kabir*. It analyzes al-Farisi's views and their role in shaping Quranic readings, aiming to promote interdisciplinary connections among Quranic recitation, grammar, philology, exegesis, and jurisprudence. The research is organized into an introduction, a preface, two main sections, and a conclusion. The preface outlines key definitions and concepts. Section One explores al-Farisi's key morphosyntactic views in *al-Tafsir al-Kabir*, while Section Two examines his notable linguistic opinions. A key finding reveals that al-Razi frequently aligns with al-Farisi's perspectives in guiding Quranic readings but is not reluctant to diverge when evidence supports alternative interpretations. The study provides numerous examples to highlight such instances.

Keywords: Arabic Grammar, Morphology, Quranic Readings, Exegesis.

* Associate Professor of Linguistics, Department of Arabic Language, College of Education and Arts, University of Tabuk, Saudi Arabia.

Cite this article as: Al-Atwi, Aisha Saeed Saleh. (2024). The Morphosyntactic Views of Abu Ali al-Farisi and Their Role in Guiding Quranic Readings in al-Razi's al-Tafsir al-Kabir, *Arts for Linguistic & Literary Studies*, *6*(3): 460 -485.

© This material is published under the license of Attribution 4.0 International (CC BY 4.0), which allows the user to copy and redistribute the material in any medium or format. It also allows adapting, transforming or adding to the material for any purpose, even commercially, as long as such modifications are highlighted and the material is credited to its author.

الآداب
للدراسات اللغوية والأدبية

OPEN ACCESS
تاريخ الاستلام: 2024/06/18م
تاريخ القبول: 2024/10/03م

الآراء النحوية والصرفية لأبي على الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي

د. عائشة سعيد صالح العطوي*
aisalatawi@ut.edu.sa

الملخص:

يأتي هذا البحث لبيان دور آراء أبي علي الفارسي النحوية واللغوية في هذا الشأن في التفسير الكبير للرازي. كما يدرس الآراء النحوية واللغوية لأبي علي الفارسي، وبيان دور تلك الآراء في توجيه القراءات القرآنية؛ سعيًا إلى تحقيق التكامل المعرفي بين علوم عدة؛ منها القراءات والنحو وفقه اللغة والتفسير والفقه. وقد جاء البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة: التمهيد: تعريفاتٌ ومفاهيمُ. والمبحث الأول: أهم الآراء النحوية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير. والمبحث الثاني: أهم آرائه اللغوية. ومن أهم نتائج البحث أنه من اللافت أن الرازي قد وافق الفارسي في كثير من آرائه النحوية واللغوية في توجيه القراءات، وهذه الموافقة لم تمنع الرازي من أن يخالفه في بعض الآراء إذا توافر الدليل على ذلك، والأمثلة كثيرة في متن البحث.

الكلمات المفتاحية: النحو العربي، الصرف، القراءات القرآنية، التفسير.

* أستاذ اللغويات المشارك - قسم اللغة العربية - كلية التربية والآداب - جامعة تبوك - المملكة العربية السعودية.

للاقتباس: العطوي، عائشة سعيد صالح. (2024). الآراء النحوية والصرفية لأبي على الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي، *الآداب للدراسات اللغوية والأدبية*، *6*(3): 460-485.

© نُشر هذا البحث وفقًا لشروط الرخصة Attribution 4.0 International (CC BY 4.0)، التي تسمح بنسخ البحث وتوزيعه ونقله بأي شكل من الأشكال، كما تسمح بتكييف البحث أو تحويله أو الإضافة إليه لأي غرض كان، بما في ذلك الأغراض التجارية، شريطة نسبة العمل إلى صاحبه مع بيان أي تعديلات أُجريت عليه.

المقدمة:

تسعى الدراسات اللغوية الحديثة وغيرها إلى تحقيق التكامل المعرفي بين العلوم، وقد زادت العناية بالدراسات البينية لتحقيق الغرض ذاته، ولقد كان القرآن الكريم -ولا يزال- قطب عناية العلماء ودراساتهم في شتَّى العلوم اللغوية والشرعية، فتلك العلوم الجليلة وغيرها نشأت في كنفه ومن أجله؛ لتحقيق الإتقان والإجادة فيه قراءةً وتجويدًا وتلاوة وتفسيرًا وبيانًا وبلاغة وغير ذلك، وكان علم النحو العربي أبا العلوم العربية -ولا يزال- فهو حصن العربية الحصين والجسر المتين الموصل إلى فهم كل العلوم العربية والإسلامية، كما أنَّ علم التفسير من أجلّ العلوم الشرعية الإسلامية وأشرفها وأهمها غايةً؛ لارتباطه وعنايته بمعرفة مراد الله تعالى، ومحاولة الكشف عمَّا يقصده سبحانه وتعالى من معانٍ في كتابه المجيد القرآن الكريم، وبيان القيم الربانية السامية التي أُنزل القرآن الكريم من أجل تبليغها للناس أجمعين.

إنَّ موضوع توجيه القراءات القرآنية من أهم المواضيع التي اهتمت بها الدراسات اللغوية في العصر القديم والحديث؛ لما لهذه التوجيهات من أثر كبير في تقدُّم الدراسات اللغوية، ولقد آثرتُ الوقوف في هذا البحث على أهم الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي، فأبو علي الفارسي والرازي عالمان كبيران جليلان، وأردت الوقوف على تلك الآراء المنثورة في أكبر التفاسير الإسلامية وأجلّها وأشهرها؛ في دراسة نحوية لغوية تفسيرية تحت عنوان (الآراء النحوية والصرفية لأبي على الفارسي ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي).

وتأتي أهمية هذا البحث من:

1- يأتي في ميدان العناية بدراسة القرآن الكريم وتفسيره وبيان معانيه.

2- دراسة في أكبر تفاسير القرآن الكريم وأجلها وأشهرها وهو التفسير الكبير (مفاتيح الغيب).

3- يدرس الآراء النحوية والصرفية لقامة علمية لغوية جليلة؛ وهو أبو علي الفارسي وبيان دور تلك الآراء في توجيه القراءات القرآنية.

4- يسعى لتحقيق التكامل المعرفي بين علوم عدة؛ منها القراءات والنحو وفقه اللغة والتفسير والفقه.

5- محاولة علمية للوقوف على بيان أهمية علم النحو والنحاة ودورهم في تفسير القرآن الكريم وتوجيه القراءات القرآنية.

ويهدف البحث إلى تحقيق أهداف عدَّة، من أهمها:

1- دراسة أهم الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير للرازي، وبيان دورها في توجيه القراءات القرآنية.

2- العمل على بيان العلاقة العضوية وأوجه التكامل المعرفي بين علوم النحو واللغة والقراءات والتفسير وبيان أهمية ذلك في تفسير القرآن الكريم.

3- تقديم تطبيق عملي على بيان حرية البحث العلمي لدى العلماء العرب؛ خاصة في ميدان اختيار الآراء وترجيحها بين الأجيال المتعاقبة من العلماء العرب في عدَّة علوم لغوية وشرعية.

4- بيان دور النحويين ومكانتهم في علوم القراءات والتفسير والفقه وغيرها.

5- بيان طرف من المكانة العلمية لعالمَين جليلين هما أبو علي الفارسي وفخر الدين الرازي.

وتحاول الدراسة الإجابة عن أسئلة عدَّة، من أهمها:

1- ما دور الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي؟

2- ما أهم الآداب والمناهج في اختيار الرازي لآراء أبي علي الفارسي العلمية في التفسير الكبير؟

3- ما أهم المعايير التي اتبعها الرازي في نقل آراء الفارسي في التفسير الكبير؟

4- كيف يتعامل الرازي مع الآراء التي نقلها الفارسي عمَّن سبقه من العلماء؟

5- هل آراء أبي علي الفارسي التي نقلها الرازي لم يُسبق إليها الفارسي؟

ولم أقف على دراسة مُشابهة لدراستي، وهذا لا يمنع وجود دراسات علمية قد تتشابه معها في بعض جزئياته، ومما لا شكَّ فيه أن هذه الدراسات ستفيد دراستي إلى حدٍ ما، ومن أهم تلك الدراسات ما يأتي:

1- التوجيه اللغوي للقراءات القرآنية عند الفخر الرازي في التفسير الكبير، لخالد فهد حسن مياس، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، 2002م.

2- القراءات القرآنية وتوجيهها في تفسير الرازي. لسفيان موسى إبراهيم خليل. تحقيق: أحمد خالد شكري، الجامعة الأردنية، 2003م- 1424هـ.

3- (التأويل النحوي عند الفخر الرازي (606هـ) في مفاتيح الغيب)، رسالة ماجستير، لأكرم نعيم عطوان الحميداوي، كلية الآداب، جامعة الكوفة، العراق، 2008م.

4- التوجيه النحوي والصرفي للقراء ات القرآنية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة في القراءات السبعة، لسحر سويلم راضي، بلنسية للنشر والتوزيع، المنوفية، مصر، ط1، 2008م.

5- (منهج الاحتجاج للقراءات القرآنية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة للقراء السبعة)، لعبد الرحمن معاشي، رسالة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2012م.

6- (المنهج اللغوي في تفسير مفاتيح الغيب للفخر الرازي؛ دراسة في ضوء علم اللغة الحديث)، رسالة دكتوراه، لزبيدة بن اسباع، كلية الآداب واللغات، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر،2017م- 2018م.

7- (المستويات اللغوية وأثرها في توجيه المعاني من خلال تفسير الرازي)، رسالة دكتوراه، لفايزة طيبي أحمد، كلية الآداب واللغات الشرقية، جامعة الجزائر2- أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2016م-2017م.

8- (تخريج أبي علي الفارسي للقراءات القرآنية وتعدُّد مواقفه منها في كتابه: "الحجة للقراء السبعة")، قمقام فوزية وكروم لخضر، مجلة بدايات، جامعة عمار ثليجي الأغواط، الجزائر، المجلد الأول، العدد الثالث، ديسمبر 2019، (ص 92-106).

وبصفة عامة يلحظ أن الدراسات المذكورة السابقة قد ركزت على آراء الرازي في تفسيره، أو على آراء الفارسي في بعض كتبه، أمَّا دراستي فتربط بينهما؛ لتقف على اختيارات الرازي من آراء الفارسي النحوية والصرفية في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير، فيتضح بذلك أن دراستي تتباين مع تلك الدراسات التي بلا شك قد أفدتُ منها.

وستركز الدراسة على الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي الواردة في التفسير الكبير للرازي، وبيان تأثير هذه الآراء في توجيه القراءات القرآنية والتفسير، والموازنة بين آراء أبي علي الفارسي وغيره من العلماء، وستكون الآراء شاملة دون وقفٍ على رأي عالمٍ دون غيره أو رأي مدرسة دون غيرها.

وسيأتي البحث في مقدمة وتمهيد ومبحثين وخاتمة، على النحو الآتي:

- **المقدمة.**
- **التمهيد: تعريفاتٌ ومفاهيم.**
- **المبحث الأول:** أهم الآراء النحوية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير.
- **المبحث الثاني:** أهم الآراء الصرفية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير.
- **النتائج.**
- **التوصيات.**

التمهيد: تعريفاتٌ ومفاهيمُ

لقد نشأت الدراسات الشرعية واللغوية في كنف القرآن الكريم؛ خدمة له وتفسيرًا وبيانًا لما جاء به من معانٍ وقيم وتعاليم ربانيَّة سامية، للعمل بها واتباعها؛ لتحقيق السعادة في الدارين للناس أجمعين، وكان علم النحو ولا يزال عماد تلك العلوم التي تُعنى بدراسة القرآن الكريم وتفسيره.

وعليه، فالآراء النحوية هي الآراء التي قدَّمها العلماء والنحويون، وأفادوا كثيرًا منها في تفسير القرآن الكريم وتوجيه القراءات القرآنية، وبصفة عامة وبإيجاز يُقصد بالآراء النحوية: دراسة كل ما يتعلق بتركيب الجملة وصولًا لبيان معناها؛ فتُعنى الآراء النحوية بالمسند والمسند إليه، والعمد والفضلات (مكملات الجملة) والتوابع، وكل ما يطرأ على تركيب الجملة من ظواهر لغوية؛ كالحذف والتقديم والتأخير والاعتراض

والتوكيد والنسخ والإجراء، وغير ذلك، وما يهمنا هنا هو الآراء النحوية لأبي علي الفارسي التي أثبتها الرازي في التفسير الكبير وأفاد منها في توجيه القراءات القرآنية.

أمَّا الآراء الصرفية (التصريفية) فيُقصد بها ما ذكره الصرفيون ممَّا يتعلَّق ببنية الكلمة وما يتصل بها من ظواهر لغوية ومسائل؛ كأقسام الفعل من حيث الزمن، وأقسامه من حيث الصحة والاعتلال، وأقسامه من حيث التعدي واللزوم، والاشتقاق، كالمشتقات: المصدر واسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة واسمي الزمان والمكان، والنسب والتصغير والإعلال والإبدال، وغير ذلك؛ مما يخدم الوصول إلى المعنى المقصود من الكلمة وتوظيفها في السياق اللغوي، وما يهمنا هنا هو الآراء الصرفية للفارسي التي أثبتها الرازي في التفسير الكبير وأفاد منها في توجيه القراءات القرآنية.

أمَّا القراءة القرآنية فقد تصدَّى كثيرٌ من العلماء لتعريفها، ومن ذلك قول الإمام الزركشي: " وَالْقِرَاءَاتُ هِيَ اخْتِلَافُ أَلْفَاظِ الْوَحْيِ الْمَذْكُورِ فِي كتبةِ الْحُرُوفِ أَوْ كَيْفِيَّتِهَا مِنْ تَخْفِيفٍ وَتَثْقِيلٍ وَغَيْرِهِمَا" (الزركشي، 1957: 318/1).

وعرَّفها ابن الجزري بقوله: هي "علمٌ بكيفيات أداء كلمات القرآن، واختلافها بعزو الناقلة" (ابن الجزري، 1999: 29/1). وعرَّفها الدمياطي بأنها:" علم يعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله واختلافهم في الحذف والإثبات، والتحريك، والتسكين، والفصل، والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره، من حيث السماع"(القضاة، 2002: 47/1).

ويعرفها عزت شحاته بقوله: "فالقراءات هي تلك الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله بها قراءة القرآن تيسيرًا وتخفيفًا على العباد" (اللبدي، 2011، ص 309). وعرفها عبد الهادي الفضلي بقوله:" هي النُّطق بألفاظ القرآن كما نطقها النبي -ﷺ- أو كما نُطقت أمامه فأقرها، سواء كان النطق المنقول عنه فعلًا أو تقديرًا، واحدًا أو مُتعددًا" (الفضلي، 1985، ص 56).

ويعرفها أحمد مختار عمر بقوله:" هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي بقراءة نص المصحف بها قصدًا للتيسير، والتي جاءت وفقًا للهجة من اللهجات العربية"(عمر، 2003، ص 19).

ويجب أن تتوفر لصحَّة القراءة القرآنية ثلاثة شروط هي: صحة إسناد كل وجه مروي عن رسول الله ﷺ، وموافقته للغة العربية ولو بوجه من الوجوه، وموافقته لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً. (ابن الجزري، د.ت: 9/1).

ويرى بعض العلماء أن القراءات علم بكيفيات أداء كلمات القرآن الكريم من تخفيف وتشديد، واختلاف ألفاظ الوحي في الحروف" (القضاة،2002: 47/1).

وعليه، فإنَّ علم القراءات القرآنية هو الذي يبحث في الأوْجُه المتعدِّدة لطريقة أداء ألفاظ القرآن الكريم. (هلال، 2005، ص 22).

وقد فرّق بعض العلماء بين القراءات السَّبع والعَشْر، وعدّوا أنّ القراءات السبع هي المتواترة فقط، واعتمدوا في ذلك على ما أخرجه الإمام مسلم في صحيحه عن عمر بن الخطّاب ﷺ: سَمِعْتُ هِشَامَ بنَ حَكِيمِ بنِ حِزَامٍ، يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ علَى غيرِ ما أَقْرَؤُهَا، وَكانَ رَسولُ اللهِ ﷺ أَقْرَأَنِيهَا، فَكِدْتُ أَنْ أَعْجَلَ عليه، ثُمَّ أَمْهَلْتُهُ حتَّى انْصَرَفَ، ثُمَّ لَبَّبْتُهُ بردَائِهِ، فَجِئْتُ به رَسولَ اللهِ ﷺ، فَقُلْتُ: يا رَسولَ اللهِ، إنِّي سَمِعْتُ هذا يَقْرَأُ سُورَةَ الفُرْقَانِ علَى غيرِ ما أَقْرَأْتَنِيهَا، فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: «أَرْسِلْهُ، اقْرَأْ، فَقَرَأَ القِرَاءَةَ الَّتِي سَمِعْتُهُ يَقْرَأُ، فَقالَ رَسولُ اللهِ ﷺ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ، ثُمَّ قالَ لِي: اقْرَأْ، فَقَرَأْتُ، فَقالَ: هَكَذَا أُنْزِلَتْ، إنَّ هذا القُرْآنَ أُنْزِلَ علَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ، فَاقْرَؤُوا ما تَيَسَّرَ منه» (البخاري، 1422: 184/6/ح:4992) (مسلم، د.ت: 560/1/ح: 818).

والقول بقَصْرِ القراءات على سبعٍ فقط يُخالف قَوْل جمهور العلماء، الذين ألحقوا بالقراءات السبع ثلاث قراءاتٍ أثبت ابن الجزريّ تواترها، ووافقه أهل العلم على ذلك، وتُنسب القراءات الثلاث إلى الإمام يزيد المدنيّ، ويعقوب الحضرمي، وخلف البغدادي، وقد اتّفق الجمهور على أنّ غير القراءات العشر شاذّةٌ، وأنّ القراءات العشر أخذها الخلف عن السلف، وأجمع الناس على قبولها. يقول صاحب مناهل العرفان: "والتحقيق الذي يؤيده الدليل هو أنّ القراءات العشر كلها متواترة، وهو رأي المحققين من الأصوليين والقراء كابن السبكي وابن الجزري والنويري" (الزرقاني، د.ت: 441/1).

والقُرَّاء العَشْرة هم: (1) نافع بن أبي نعيم. (2) أبو عمرو بن العلاء البصريّ. (3) حمزة بن حبيب الزّيات الكوفي. (4) عبد الله بن عامر اليحصبي. (5) ابن كثير المكّي. (6) عاصم بن أبي النجود الأسديّ. (7) علي بن حمزة الكسائي. (8) أبو جعفر المدنيّ. (9) يعقوب بن إسحاق. (10) خلف بن هشام.

وأجمعت الأمة على تعدّد القراءات، واعتبار المتواتر منها وحيًا إلهيًّا ثابتًا، والاختلاف فيها مصدره التّلقّي عن النبي ﷺ، حيث كان اعتماد القراءات على المشافهة، وقد كان خلوُّ المصحف العثماني من النقاط وحركاتها مُعينًا في استيعاب القراءات الصحيحة ووجوهها المتعدّد، وذهب أهل العلم إلى أنّ المقصود بسبعة أحرفٍ سبع لهجاتٍ أو كيفيّاتٍ للقراءة؛ وذلك من باب التسهيل والتيسير، فكان المسلمون يقرؤون ما تعلّموه دون أن ينكر أحدٌ على الآخر، واختلفت قراءة كلّ بلدٍ من البلاد بحسب قراءة الصحابة؛ إذ أرسل النبيّ ﷺ لكلّ بلدٍ صحابيّاً يعلّمهم القرآن وأحكامه. (شكري، 2009، ص 225).

ويرى العلماءُ أنَّ الاختلاف في أوجه القراءات العَشْر يتفرّع إلى سبعة أوجهٍ:

الأوّل: الاختلاف في الحركات فقط دون التغيير في معنى الكلمة أو صورتها.

الثاني: الاختلاف في المعنى دون الصورة.

الثالث: الاختلاف في الأحرف، وتغيّر المعنى وبقاء الصورة نفسها، مثل: تبلوا، وتتلوا.

الرابع: التغيير في الأحرف والصورة دون المعنى، مثل: الصراط والسراط.

الخامس: الاختلاف في الصورة والأحرف، مثل: يتأل ويأتل.

السادس: الاختلاف في التقديم والتأخير، مثل: قاتلوا وقتلوا.

السابع: الزيادة والنقصان، مثل: وصّى وأوصى. (منصور، 2002، ص 199).

إنَّ أهمية دراسة علم القراءات لا تخفى، لا سيما إذا تعلَّق الأمر بما يكون وسيلة لإثبات الأحكام الشرعية، وقد عُلِمَ أنَّ كثيرًا من الأحكام المُختلف فيها مرد الاختلاف فيه إلى الاختلاف في القراءة أو الاختلاف في كونها قراءة صحيحة أو في كونها قرآنًا. ويؤكد العلماء أنَّ "للقراءات القرآنية شأنًا في علوم العربية؛ فقد أثمرت تراثًا غنيًّا، تأتي في مقدمته كتب الاحتجاج، وهي تُعنى ببيان وجه كل قارئ فيما اختاره من قراءة، وأكثر هذه الوجوه لغوية، فكانت مجلى نظرات بارعة في درس العربية من جوانبها كافة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية" (النيرباني، 2006، ص 5).

ولقد كان أبو علي الفارسي عالمًا لغويًّا موسوعيًّا، له باعه ونتاجه العلمي في علوم لغوية وشرعية شتّى؛ ممَّا أهَّله لأن يكون على رأس المدرسة البغدادية وأستاذًا لعلماء كثيرين تابعوا مسيرته ونشروا علومه، كابن جني وغيره من علماء المدرسة البغدادية وغيرها. وليس أدلُّ على مكانته العلمية وتأثيره من أنَّ فخر الدين الرازي صاحب أكبر تفسير قد اعتمد على كثير من آرائه النحوية والصرفية في التفسير الكبير بصورة لافتة وأفاد منه كثيرًا بصفة عامة، وفي توجيه القراءات القرآنية خلال تفسيره لآيات الذكر الحكيم بصفة خاصة، وقد نقل الرازي عن الفارسي الكثير من الآراء والتوجيهات؛ خاصة من كتاب الفارسي "الحجة للقراء السبعة".

إن أبا علي الفارسي قد أولى القراءات ودراستها وتوجيهها عناية فائقة، وتجلَّت تلك العناية في مظاهر شتَّى، من ذلك تأليفه لأكثر من كتاب في هذا الشأن، مثل (الحجة للقرَّاء السبعة)، و(شرح الغاية في القراءات العشر وعللها)، و(الحجة في علل القراءات السبع)، وغيرها.

ويؤكد أبو علي الفارسي في أكثر من موضع من كتبه أنَ القراءةَ سُنَّةٌ. (الفارسي، 1993: 40/1)، ومن ذلك قوله:" لا ينبغي أن يخرج عمَّا قرأت به القرّاء، لأنّ القراءة سنّة، فلا ينبغي أن تُحمل على ما تجوّزه العربيّة حتى ينضم إلى ذلك الأثر من قراءة القرّاء".(الفارسي، 1993: 356/4).

وما يهمنا هنا هو الوقوف على دور الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير للرازي، ويُقصد بالتوجيه: " ذكر الحالات والمواضع الإعرابية، وبيان أوجه كل

منهما، وما يؤثر فيهما، وما يلزم ذلك من تقرير وتفسير أو تعليل أو استدلال أو احتجاج، سواء صيغ ذلك في قواعد تضبطه، وتنظر له، أم لم تُصَغ". (الخولي، 1997، ص12).

ويبقى واضحًا أنَّ الهدف من ذلك التوجيه هو تفسير المعاني التي من أجلها وضعت التراكيب، ويكون هذا التفسير في الغالب عن طريق الإعراب أو بيان معاني المفردات. ويلحظ أنَّ الرازي قد اعتمد بصورة لافتة في كتابه (التفسير الكبير) على آراء الفارسي في كتابه (الحجة للقرَّاء السبعة)؛ لأنَّ كتاب الفارسي نال شهرة واسعة، ويرى بعضهم أنّه " ليس له نظيرٌ في جلال قدرٍ واشتهار ذكرٍ"(الفارسي، 1993: 17/1). فقد جاء في طبقات النحاة واللغويين: "كتاب الحجة في تخريج القراءات السبعة من أحسن الكتب وأعظمها"(الزبيدي، د.ت، ص295) (الفارسي، 1993: 17/1) (شلبي، 2009، ص252).

وبعدُ، فإنَّ عناية أبي علي الفارسي بالقراءات قد لفتت عناية العلماء؛ ولذا نجد أن فخر الدين الرازي قد أثبت الكثير من آراء الفارسي النحوية والصرفية حول القراءات وتوجيهها؛ رغبة في التفسير والتوجيه ومعرفة الأحكام الشرعية والقيم والمعاني الربانية السامية في القرآن الكريم، وسأحاول في هذا البحث الوقوف على أهم تلك الآراء ودورها في توجيه القراءات القرآنية في التفسير الكبير (مفاتيح الغيب).

المبحث الأول: أهمُّ الآراء النحوية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير.

في هذا المبحث أحاول ذكر بعض آراء أبي علي الفارسي وتوجيهاته لبعض القراءات القرآنية التي أوردها الرازي في تفسيره، والأمثلة على ذلك كثيرة، وسوف أذكر عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر، على النحو الآتي:

1- في تفسير قوله تعالى:﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًۢا ۚ بَلْ أَحْيَآءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169].

يقول الرازي: "قُرِئَ (أحياءً) بالنَّصب على معنى: بل أحسبهم أحياءً. وَأَقُولُ: إِنَّ الزَّجَّاجَ قَالَ: وَلَوْ قُرِئَ (أَحْيَاءً) بالنصب لجاز على معنى: بل أحسبهم أحياءً، وَطَعَنَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ فِيهِ، فَقَالَ: لَا يَجُوزُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ أَمْرٌ بِالشَّكِّ، وَالْأَمْرُ بِالشَّكِّ غَيْرُ جَائِزٍ عَلَى اللَّهِ، وَلَا يَجُوزُ تَفْسِيرُ الْحُسْبَانِ بِالْعِلْمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَذْهَبْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنْ عُلَمَاءِ أَهْلِ اللُّغَةِ، وَلِلزَّجَّاجِ أَنْ يُجِيبَ فَيَقُولَ: الْحُسْبَانُ ظَنٌّ لَا شَكٌّ، فَلِمَ قُلْتُمْ إِنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَأْمُرَ اللَّهُ بِالظَّنِّ، أَلَيْسَ أَنَّ تَكْلِيفَهُ فِي جَمِيعِ الْمُجْتَهَدَاتِ لَيْسَ إِلَّا بِالظَّنِّ. وَأَقُولُ: هَذِهِ الْمُنَاظَرَةُ مِنَ الزَّجَّاجِ وَأَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ تَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ ما قرئ (أحياءً) بِالنَّصْبِ، بَلِ الزَّجَّاجُ كَانَ يَدَّعِي أَنَّ لَهَا وَجْهًا فِي اللُّغَةِ، وَالْفَارِسِيُّ نَازَعَهُ فِيهِ، وَلَيْسَ كُلُّ مَا لَهُ وَجْهٌ فِي الْإِعْرَابِ جَازَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ". (الرازي، 1420: 429/9).

ويقول الفارسي:".. لأنّ المؤمنين إذا أخبرهم الله تعالى بأنّهم أحياء علموا أنّهم أحياء، فلا يجوز أن ينفي الله تعالى العلم عنهم بحياتهم، إذ كانوا قد علموا ذلك بإخباره إيّاهم وتيقّنوه". (الفارسي، 1993: 264/1).

فالرازي في نصه السابق يُرجِّح رأي أبي علي الفارسي على رأي الزجَّاج؛ لأنَّه يرى أن القراءة بنصب (أحياءً) لم تَرِدْ، وأنَّ ادِّعاء الزجاج غير مقبول، وفي الوقت ذاته يرد الرازي على الفارسي الذي يرى أن الحسبان شكٌّ، ويرى الرازي أنَّ الحسبان ظنٌّ وليس شكًّا كما يرى الفارسي.

ومن الآراء المهمة فيما سبق أيضًا قول الرازي:" وَلَيْسَ كُلُّ مَا لَهُ وَجْهٌ فِي الْإِعْرَابِ جَازَتِ الْقِرَاءَةُ بِهِ". (الرازي، 1420: 429/9). وهذا يتوافق مع ما يجمع عليه النحويون من أن الإعراب فرع المعنى، يقول الأنباري:" الإعراب إنما دخل الكلام في أصل المعنى"(الأنباري، 2003، ص20). فمتى صح معنى القراءة ولها وجه في الإعراب جازت.

كما يُفهم من كلام أبي علي الفارسي أنه قد تَرِدُ القراءة بنصب "أحياءً" لكنه لا يوافقها، ولا يُنكر وجودها البتة كما يفهم من تعليق الرازي على كلام الفارسي، حيث يقول: " بِالنَّصْبِ بَلِ الزَّجَّاجُ كَانَ يَدَّعِي أَنَّ لَهَا وَجْهًا فِي اللُّغَةِ" فيفهم منه أن القراءة لم ترد، لكن القراءة بالنصب (أحياءً) وردت، وهي قراءة "ابن أبي عبلة" كما في تفسير البحر المحيط والكشاف ومعجم القراءات وغيرها. (الزمخشري، 439/1407:1، أبو حيان، 1420: 429/3، عمر، 1988: 84/2).

كما يمكننا الإشارة إلى أنَّ "حسب" قد تأتي بمعنى "علم"، وفي هذه المسألة يقول ابن قاسم المرادي:" "حسبت" لغير المتيقن، وقد تكون بمعنى علم وهو قليل".(المرادي، 2008: 100/1).

ومن خلال تحليل المسألة السابقة وتوجيهها نلحظُ أنه يمكن للعالم الأخذ ببعض آراء غيره من العلماء في مسألة ما أو يرد بعضها، والفيصل في ذلك هو قوة الحجة والدليل، وفي ذلك درس تطبيقي للباحثين في شتى العلوم.

2- وفي تفسير قوله تعالى: [وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا] [النساء: 1]. يقول الرازي:" قَرَأَ حَمْزَةُ وَحْدَهُ (وَالْأَرْحامِ) بِجَرِّ الْمِيمِ،.. وَقَدْ رُوِيتْ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ عَنْ غَيْرِ الْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ عَنْ مُجَاهِدٍ وَغَيْرِهِ. (الرازي، 1420: 479/9، أبو حيان، 91/1420:2، الزجاج، 1988: 6/2، الطبري، 2000: 7/ 517). وَأَمَّا الْبَاقُونَ مِنَ الْقُرَّاءِ فَكُلُّهُمْ قَرَءُوا بِنَصْبِ الْمِيمِ. وَقَالَ صَاحِبُ «الْكَشَّافِ»: قُرِئَ وَالْأَرْحامَ بِالْحَرَكَاتِ الثَّلَاثِ. (الزمخشري، 1407: 462/1). أَمَّا قِرَاءَةُ حَمْزَةَ فَقَدْ ذَهَبَ الْأَكْثَرُونَ مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَى أَنَّهَا فَاسِدَةٌ. (ابن جني، د.ت: 286/1، الزمخشري، 1993 ص162، العكبري، 1995: 433/1، ابن يعيش، 2001: 198/2، الأستراباذي، 1975: 336/2). قَالُوا: لِأَنَّ هَذَا يَقْتَضِي عَطْفَ الْمُظْهَرِ عَلَى الْمُضْمَرِ الْمَجْرُورِ وَذَلِكَ غَيْرُ جَائِزٍ.

(الزمخشري، 1407: 144/3). وَاحْتَجُّوا عَلَى عَدَمِ جَوَازِهِ بِوُجُوهٍ: أَوَّلُهَا: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْمُضْمَرُ الْمَجْرُورُ بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ، فَوَجَبَ أَنْ لَا يَجُوزَ عطف المظهر عَلَيْهِ" (الرازي، 1420: 479/9).

ويقول الرازي أيضًا:" فَهَذَا جُمْلَةُ الْكَلَامِ فِي قِرَاءَةِ قَوْلِهِ: (وَالْأَرْحامَ) بِالْجَرِّ. أَمَّا قِرَاءَتُهُ بِالنَّصْبِ فَفِيهِ وَجْهَانِ: الْأَوَّلُ: وَهُوَ اخْتِيَارُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَعَلِيِّ بْنِ عِيسَى أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَوْضِعِ الْجَارِّ وَالْمَجْرُورِ كَقَوْلِهِ: فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا" (سيبويه، 1988: 67/1، المبرد، د.ت: 112/4، ابن جني، 2000: 131/1، البغدادي، 1997: 11/ 39، الرازي، 1420: 480/9).

ويقول أبو علي الفارسي: "واختلفوا في نصب الميم وكسرها من قوله -جلّ وعزّ-: والأرحام [النساء: 1]. فقرأ حمزة وحدة: (والأرحامِ) بالخفض. وقرأ الباقون: (والأرحامَ) نصبًا. (الفارسي، 1400، ص 226). قال أبو علي: مَنْ نصب الأرحام احتمل انتصابه وجهين: أحدهما: أن يكون معطوفًا على موضع الجار والمجرور، والآخر: أن يكون معطوفًا على قوله: واتقوا، التقدير: اتقوا الله الذي تساءلون به. واتقوا الأرحام؛ أي: اتقوا حقّ الأرحام فصلوها ولا تقطعوها. وأمّا من جرّ (الأرحامِ) فإنّه عطفه على الضمير المجرور بالباء. وهذا ضعيفٌ في القياس، وقليلٌ في الاستعمال. وما كان كذلك فترك الأخذ به أحسن". (الفارسي،1993: 121/3).

ويلحظ بجلاء أنَّ فخر الدين الرازي اعتمد رأي أبي علي الفارسي عند رده لقراءة حمزة (وَالْأَرْحامِ) بِجَرِّ الْمِيمِ، كما أنَّ الرازي اعتمد رأي الفارسي عند ترجيحه لقراءة الجمهور (الأرحامَ) بالنصب، وعلى الرُّغم من كثرة الآراء حول تلك المسألة في هذه القراءة فإن الرازي آثر أن يعتدَّ برأي أبي علي الفارسي؛ وفي ذلك دلالة جلية على ثقته في رأيه، وأن الفارسي عالمٌ متمكنٌ له مكانته؛ خاصة في علم القراءات.

3- وفي تفسير قوله تعالى: [مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ] [النساء:66]. يقول الرازي: "وَاخْتَلَفَ الْقُرَّاءُ فِي قَوْلِهِ: إِلَّا قَلِيلٌ فَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ (قَلِيلًا) بالنصب، وكذا هو في مصاحف أَهْلِ الشَّامِ وَمُصْحَفِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْبَاقُونَ بِالرَّفْعِ (ابن مجاهد، 1400، ص 235، ابن الجزري، 1999: 250/2، بدر الدين، 2000، ص 117، الأزهري، 2000: 543/1). وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الرَّفْعُ أَقْيَسُ، فَإِنَّ مَعْنَى مَا أَتَى أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ وَاحِدٌ، فَكَمَا اتَّفَقُوا فِي قَوْلِهِمْ مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدٌ عَلَى الرَّفْعِ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُمْ: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا زَيْدٌ بِمَنْزِلَتِهِ" (الرازي، 1420: 130/10).

ويقول أبو علي الفارسي:" قال: وكلهم قرأ: [مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ] [النساء: 66] رفعًا، إلّا ابن عامر فإنّه قرأ: (إلا قليلًا منهم) نصبًا، وكذلك هي في مصاحفهم. (ابن مجاهد، 1400، ص 235). قال أبو علي: الوجه في قولهم: ما أتاني أحدٌ إلّا زيدٌ، الرفع، وهو الأكثر الأشيع في الاستعمال، والأقيس". (الفارسي، 1993: 121/3). وواضح أن الرازي قد نقل كلام الفارسي بمعناه وليس بنصه، والأهم في ذلك أنه وافقه في رأيه وتوجيهه للقراءة.

4 - وفي تفسير قوله تعالى: [وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُم بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ] [الأنعام: 52]. يقول الرازي: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ بِالْوَاوِ وَضَمِّ الْغَيْنِ وَفِي سُورَةِ الْكَهْفِ مِثْلَهُ وَالْبَاقُونَ بِالْأَلِفِ وَفَتْحِ الْغَيْنِ. (ابن مجاهد، 1400، ص390، ابن عادل، 1998: 162/8، الجوزي، 1422: 33/2، الطبري، 2000: 5/18). وقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْوَجْهُ قِرَاءَةُ الْعَامَّةِ بِالْغَدَاةِ؛ لِأَنَّهَا تُسْتَعْمَلُ نَكِرَةً فَأَمْكَنَ تَعْرِيفُهَا بِإِدْخَالِ لَامِ التَّعْرِيفِ عَلَيْهَا. فَأَمَّا (غُدْوَةٌ) فَمَعْرِفَةٌ وَهُوَ عَلَمٌ صِيغَ لَهُ، وَإِذَا كان كذلك، فوجب أن يمتنع إدخال لام التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ، كَمَا يَمْتَنِعُ إِدْخَالُهُ عَلَى سَائِرِ الْمَعَارِفِ" (الرازي، 1420: 541/12).

ويقول الفارسي:" كلّهم قرأ بالغداة والعشي [الأنعام: 52] بألف، غير ابن عامر، فإنّه قرأ: بالغدوة والعشي في كل القرآن بواو. (ابن مجاهد، 1400، ص 259). الوجه: الغداة، لأنّها تستعمل نكرة وتتعرف بالألف واللام. وأمّا غدوة فمعرفة، وهو علم صيغ له" (الفارسي، 1993: 319/3، 140/5).

وعليه، فإنَّ الرازي اعتدَّ برأي الفارسي في توجيه قراءة (بالغدوة) وجعلها مرجوحة، وأن قراءة (الغداة) هي الراجحة، على الرُّغم من وجود أكثر من رأي يخالف رأي الفارسي!!

5- وفي تفسير قوله تعالى: [كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ] [الأنعام: 54]. يقول الرازي:" قَرَأَ نَافِعٌ (أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ) بِفَتْحِ الْأَلِفِ (فَأَنَّهُ غَفُورٌ) بِكَسْرِ الْأَلِفِ، وَقَرَأَ عَاصِمٌ وَابْنُ عَامِرٍ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَالْبَاقُونَ بِالْكَسْرِ فِيهِمَا. أَمَّا فَتْحُ الْأُولَى فَعَلَى التَّفْسِيرِ لِلرَّحْمَةِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ. وَأَمَّا فَتْحُ الثَّانِيَةِ فَعَلَى أَنْ يَجْعَلَهُ بَدَلًا مِنَ الْأُولَى كَقَوْلِهِ [أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرابًا وَعِظامًا أَنَّكُمْ مُخْرَجُونَ] [الْمُؤْمِنُونَ: 85]. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: مَنْ فَتَحَ الْأُولَى فَقَدْ جَعَلَهَا بَدَلًا مِنَ الرَّحْمَةِ، وَأَمَّا الَّتِي بَعْدَ الْفَاءِ فَعَلَى أَنَّهُ أَضْمَرَ لَهُ خَبَرًا تَقْدِيرُهُ، فَلَهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، أَيْ فَلَهُ غُفْرَانُهُ، أَوْ أَضْمَرَ مُبْتَدَأً يَكُونُ «أَنَّ» خَبَرَهُ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَأَمْرُهُ أَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ. وَأَمَّا مَنْ كَسَرَهُمَا جَمِيعًا فَلِأَنَّهُ لَمَّا قَالَ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ فَقَدْ تَمَّ هَذَا الْكَلَامُ، ثُمَّ ابْتَدَأَ وَقَالَ: أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهالَةٍ ثُمَّ تابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ، فَدَخَلَتِ الْفَاءُ جَوَابًا لِلْجَزَاءِ، وَكُسِرَتْ إِنَّ؛ لِأَنَّهَا دَخَلَتْ عَلَى مُبْتَدَأٍ وَخَبَرٍ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: فَهُوَ غَفُورٌ رَحِيمٌ" (الرازي، 1420: 7/13).

وقال الفارسي:" اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله [جلّ وعزّ]: إنه من عمل... فإنه غفور رحيم [الأنعام: 54]. فقرأ ابن كثير وأبو عمرو وحمزة والكسائيّ: إنه من عمل فإنه غفور رحيم مكسورة الألف فيهما. وقرأ عاصم وابن عامر أنه من عمل فإنه بفتح الألف فيهما. وقرأ نافع (الرحمة أنه) [الأنعام: 54] بفتح الألف. (فإنه غفور رحيم) كسرًا. مَنْ كسر فقال: (الرحمة إنه من عمل منكم) جعله تفسيرًا للرّحمة.. فأمّا كسر إنّ من قوله: (فإنه غفور رحيم) فلأنّ ما بعد الفاء حكمه الابتداء، ومن ثمّ حمل قوله: (ومَنْ عَادَ فينتقمُ الله منه) [المائدة:95] على إرادة المبتدأ بعد الفاء، وحذفه. وأمّا مَنْ فتح أنّ في قوله: أنه فإنّه جعل أن

الأولى بدلًا من الرّحمة، كأنّه: كتب ربّكم على نفسه أنّه مَنْ عمل منكم. وأمّا فتحها بعد الفاء من قوله: فأنه غفور رحيم [الأنعام:54]، فعلى أنّه أضمر له خبرا تقديره: فله أنّه غفور رحيم؛ أي: فله غفرانه، أو أضمر مبتدأ يكون أنّ خبره، كأنّه، فأمره أنّه غفور رحيم". (الفارسي، 1993: 3/311-312).

وممَّا سبق وبعد الموازنة بين النصين يتَّضح أن فخر الدين الرازي قد اختار بعض الآراء التي ذكرها أبو علي الفارسي ووافقه عليها، ولم يذكر الباقي؛ ليفسح المجال لذكر آراء العلماء الآخرين حول تلك القراءة.

6- وفي تفسير قوله تعالى: [وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ] [الأنعام: 109]، يقول الرازي: "فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ أَنْ تَجْعَلَ (لَا) صِلَةً.. وَالْمَعْنَى: أَنَّهَا لَوْ جَاءَتْ لَمْ يُؤْمِنُوا. قَالَ الزَّجَّاجُ وَهَذَا الْوَجْهُ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ مَا كَانَ لَغْوًا يَكُونُ لَغْوًا عَلَى جَمِيعِ التَّقْدِيرَاتِ، وَمَنْ قَرَأَ إِنَّهَا بِالْكَسْرِ فَكَلِمَةُ (لَا) فِي هَذِهِ الْقِرَاءَةِ لَيْسَتْ بِلَغْوٍ، فَثَبَتَ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ جَعْلُ هَذَا اللَّفْظِ لَغْوًا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لَغْوًا عَلَى أَحَدِ التَّقْدِيرَيْنِ وَيَكُونُ مُفِيدًا عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي؟" (الرازي، 1420: 13/113، أبو حيان، 1420: 4/203، الفراء، د.ت: 1/350).

ويقول الفارسي: "..قرأها على أبي بكر: إنَّها كسرًا، [لا يؤمنون بالياء]. وكذلك روى داود الأودي أنه سمع عاصمًا يقرؤها إنها كسرًا. قال سيبويه: سألته: يعني الخليل عن قوله عز وجل: (وما يشعركم إنها إذا جاءت لا يؤمنون) ما منعها أن تكون كقولك: ما يدريك أنه لا يفعل؟ فقال: لا يحسن ذلك في هذا الموضع، إنما قال: وما يشعركم؟ ثم ابتدأ فأوجب، فقال: إنها إذا جاءت لا يؤمنون. ولو قال: وما يشعركم أنها، كان ذلك عنه عذرًا لهم، وأهل المدينة يقولون: (أنها)، فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السوق أنك تشتري لنا شيئًا؛ أي: لعلّك، فكأنه قال: لعلّها إذا جاءت لا يؤمنون" (الفارسي، 1993: 3/376-378؛ سيبويه، 1988: 3/123؛ ابن هشام،1985: ص331).

فممَّا سبق يتضح لنا من نص الرازي أنه نقل اعتراض الفارسي على الزجاج في اعتبار (لا) لغوًا في حالة الفتح (أنها)، وأنها غير لغو في حالة الكسر (إنها)، دون أن يرجح رأي الفارسي صراحة كما في مرات عديدة. ويُتعلَّم من نقل الرازي لرأي أبي علي الفارسي أمرًا علميًّا مهمًّا وهو الأمانة العلمية في عزو الآراء العلمية، وأمور كثيرة يجب أن يعيها كل باحث جاد ويطبقها في عمله.

فعلى الرغم من أن أبا علي الفارسي عزا الرأي في المسألة إلى سيبويه الذي ذكر أنه سأل أستاذه الخليل وأجابه بما ذكره، فإن الرازي ذكر سلسلة السند للرأي، فأشار إلى أنه نقله عن الفارسي الذي نقله عن سيبويه الذي نقله عن الخليل، فهذا يدل على درجة التثبت في عزو الرأي لصاحبه، وذلك أمرٌ محمودٌ علميًّا يجلب الثقة في الرأي المذكور.

7- وفي تفسير قوله تعالى: [الَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ] [الحديد:24] يقول الرازي:" قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: قَرَأَ نَافِعٌ وَابْنُ عَامِرٍ فَإِنَّ اللَّهَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، وَحَذَفُوا لَفْظَ هُوَ، وَكَذَلِكَ هُوَ فِي مَصَاحِفِ أَهْلِ الْمَدِينَةِ وَالشَّامِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: يَنْبَغِي أَنَّ هُوَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ فَصْلًا لَا مُبْتَدَأً؛ لِأَنَّ الْفَصْلَ حَذْفُهُ أَسْهَلُ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا مَوْضِعَ لِلْفَصْلِ مِنَ الْإِعْرَابِ، وَقَدْ يُحْذَفُ فلا يخل بالمعنى.." (الرازي، 1420: 469/29).

وقال الفارسي: "قال: قرأ نافع وابن عامر: فإن الله الغني الحميد [الحديد: 24] ليس فيها هو، وكذلك في مصاحف أهل المدينة والشام. وقرأ الباقون: هو الغني الحميد. قال أبو علي: ينبغي أن يكون هو في قول مَنْ قال: هو الغني الحميد فصلًا، ولا يكون مبتدأ؛ لأن الفصل حذفه أسهل، ألا ترى أنه لا موضع للفصل من الإعراب وقد يحذف، فلا يخلّ بالمعنى.." (الفارسي، 1993: 276/6).

وعليه فالرازي يوافق الفارسي فيما ذهب إليه، وهذا يتوافق أيضًا مع اتفاق النحويين؛ فهذا من آرائهم المشهورة. (ابن مالك، 1990: 169/1).

8- في تفسير قوله تعالى: [عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ] [الإنسان:21]. يقول الرازي:".. قَرَأَ نَافِعٌ وَحَمْزَةُ عَالِيهِمْ بِإِسْكَانِ الْيَاءِ، وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِ الْيَاءِ.. أَمَّا الْقِرَاءَةُ الْأُولَى: فَالْوَجْهُ فِيهَا أَنْ يَكُونَ عَالِيهِمْ مبتدأ، وثياب سُنْدُسٍ خَبَرَهُ، وَالْمَعْنَى مَا يَعْلُوهُمْ مِنْ لِبَاسِهِمْ ثياب سندس، فإن قيل: عاليهم مفرد، وثياب سُنْدُسٍ جَمَاعَةٌ، وَالْمُبْتَدَأُ إِذَا كَانَ مُفْرَدًا لَا يَكُونُ خَبَرُهُ جَمْعًا، قُلْنَا: الْمُبْتَدَأُ، وَهُوَ قَوْلُهُ: عالِيَهُمْ وَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فِي اللَّفْظِ، فَهُوَ جَمْعٌ فِي الْمَعْنَى،... كَأَنَّهُ أُفْرِدَ مِنْ حَيْثُ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الْمَصْدَرِ. أَمَّا الْقِرَاءَةُ الثَّانِيَةُ: وَهِيَ فَتْحُ الْيَاءِ، فَذَكَرُوا فِي هَذَا النَّصْبِ ثَلَاثَةَ أَوْجُهٍ الْأَوَّلُ: أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ عَالٍ بِمَعْنَى فَوْقُ أُجْرِيَ مَجْرَاهُ فِي هَذَا الْإِعْرَابِ.. وَهُوَ قَوْلُ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارِسِيِّ وَالثَّانِي: أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، ثُمَّ هَذَا أَيْضًا يَحْتَمِلُ وُجُوهًا أَحَدُهَا: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: التَّقْدِيرُ: وَلَقَّاهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا حَالَ مَا يَكُونُ عَالِيهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ وَثَانِيهَا: التَّقْدِيرُ: وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا حَالَ مَا يَكُونُ عَالِيهِمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ.." (الرازي، 1420: 754/30).

وقال الفارسي: "ومَنْ قرأ: عالِيهم ثياب سندس [الإنسان: 21] فسكن الياء، كان عالِيْهم في موضع رفع بالابتداء، وثياب سندس خبره، ويكون عالِيهم المبتدأ في موضع الجماعة، كما أن الخبر جماعة، وقد جاء اسم الفاعل في موضع جماعة.." (الفارسي، 1993: 356/6).

وهنا نلحظ أن الرازي أثبت أكثر من توجيه للفارسي لكلمة (عالِيهم)، فبفتح الياء ظرف بمعنى فوق، أو نصب على الحال. كما أثبت الرازي آراء لآخرين في توجيه هذه القراءة دون إبداء موافقة أو رد لرأي بعينه، وفي ذلك إثراء للمسألة، وكثرة الآراء وتعدد التوجيه يدل على أن آيات القرآن الكريم والقراءات الصحيحة أشبه بالدرة اللامعة أنّى نظرت إليها ألقت إليك بنورها؛ فسبحان منزل هذا الكتاب.

9- وفي تفسير قوله تعالى: [فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى طَعَامِهِ (24) أَنَّا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا] [الإنسان: 24، 25]. يقول الرازي:" قُرِئَ (إِنَّا) بِالْكَسْرِ، وَهُوَ عَلَى الِاسْتِئْنَافِ، وَأَنَّا بِالْفَتْحِ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الطَّعَامِ، وَالتَّقْدِيرُ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ إِلَى أَنَّا كَيْفَ صَبَبْنَا الْمَاءَ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: مَنْ قَرَأَ بِكَسْرِ إِنَّا كَانَ ذَلِكَ تَفْسِيرًا لِلنَّظَرِ إِلَى طَعَامِهِ"(الرازي، 1420: 59/31).

وقال الفارسي: "قال: قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: إنا صببنا [عبس:25] بالكسر. وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: أنَّا صببنا بالفتح. مَنْ قال: إنّا صببنا الماء صبًّا فكسر إنَّا كان ذلك تفسيرًا للنظر إلى طعامه" (الفارسي، 1993: 378/6).

وبذلك يظهر لنا أن الرازي نقل رأي الفارسي بنصه، وأنَّ في الفتح في (إنَّا) تفسيرا لكيفية صبِّ الله تعالى للماء، وأن في الكسر في (إنَّا) تفسيرا للنظر إلى طعامه؛ كما يفهم من رأي الرازي الذي نقله عن الفارسي.

10- في تفسير قوله تعالى: [وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ] [المسد: 4]، ذكر الرازي رأي أبي علي الفارسي، حيثُ يقول الرازي:" وقالوا فيمَنْ قرأ: (حَمَّالَةَ الْحَطَبِ) بِنَصْبِ حَمَّالَةَ أَنَّهُ نُصِبَ عَلَى الذَّمِّ، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَإِذَا ذُكِرَتِ الصِّفَاتُ الْكَثِيرَةُ فِي مَعْرِضِ الْمَدْحِ أَوِ الذَّمِّ، فَالْأَحْسَنُ أَنْ تُخَالَفَ بِإِعْرَابِهَا وَلَا تُجْعَلَ كُلُّهَا جَارِيَةً عَلَى مَوْصُوفِهَا، لِأَنَّ هَذَا الْمَوْضِعَ مِنْ مَوَاضِعِ الْإِطْنَابِ فِي الْوَصْفِ وَالْإِبْلَاغِ فِي الْقَوْلِ، فَإِذَا خُولِفَ بِإِعْرَابِ الْأَوْصَافِ كَانَ الْمَقْصُودُ أَكْمَلَ، لِأَنَّ الْكَلَامَ عِنْدَ اخْتِلَافِ الْإِعْرَابِ يَصِيرُ كَأَنَّهُ أَنْوَاعٌ مِنَ الْكَلَامِ وَضُرُوبٌ مِنَ الْبَيَانِ، وَعِنْدَ الِاتِّحَادِ فِي الْإِعْرَابِ يَكُونُ وَجْهًا وَاحِدًا، وَجُمْلَةً وَاحِدَةً". (الرازي، 1420: 219/5-220).

ويقول أبو علي الفارسي عن هذه القراءة:" وقرأ عاصم: (وامرأتُهُ حَمَّالَةَ الحَطَبِ) نَصْبًا. [المسد: 4]، وقرأ الباقون: (حَمَّالَةُ الحَطَبِ) رفعًا. فأمَّا قوله: (وامرأتُه حمَّالَة الحَطَبِ) فمَنْ رفع حمالة جعله وصفًا لقوله: وامرأتُه، ويدلّ على أنَّ الفعل قد فعل، كقولك: مررت بزيد ضاربُ عمرو أمس، فهذا لا يكون إلا معرفة، ولا يُقدَّر فيه الانفصال، كما يقدّر في هذا النحو إذا لم يكن الفعل واقعًا. وأمَّا النصب في حمالة فعلى الذّم لها، وكأنها كانت اشتهرت بذلك، فجرت الصفة عليها للذم لا للتخصيص والتخليص من موصوف غيرها". (الفارسي، 1993: 451/6-452، ابن مجاهد، 1400، ص 700).

وذكر الرازي هنا رأي الفارسي في دلالة مخالفة الصفة للموصوف في الإعراب إذا كانت في معرض المدح أو الذم، وأن هذا أبلغ. ولم يتطرق إلى أقواله في أوجه قراءة كلمة (حمالة) نهائيًّا.

وممَّا سبق يتضح أن أبا علي الفارسي عزا القراءات إلى القرَّاء، وأنَّ الرازي ذكر رأي الفارسي في حالة النصب، ولم يذكر رأيه في حالة الرفع؛ وعليه فقد كان يختار ما يشاء مما يؤيد رأيه ويعضده، ولا يذكر كل أقوال الفارسي، بل أحيانًا لا يوافق الفارسي في رأيه ويصرح بذلك، وقد ذكرت فيما سبق أمثلة على كل ذلك؛ يستوي في ذلك الموافقة والردّ.

المبحث الثاني: أهم الآراء الصرفية لأبي علي الفارسي في التفسير الكبير

لم يكتفِ الرازي بالاستفادة من آراء أبي علي الفارسي النحوية، بل آثر أيضًا الاستفادة من آرائه الصرفية التي ذكرها الفارسي لبيان معاني بعض الكلمات عند توجيه القراءات القرآنية، والأمثلة على ذلك كثيرة، أذكر عشرة منها على سبيل التمثيل لا الحصر، على النحو الآتي:

1- في تفسير قوله تعالى: [وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ] [الأنعام: 98]. يقول الرازي: "قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو عَمْرٍو فَمُسْتَقِرٌّ بِكَسْرِ الْقَافِ وَالْبَاقُونَ بِفَتْحِهَا. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ. قَالَ سِيبَوَيْهِ، يُقَالُ: قَرَّ فِي مَكَانِهِ وَاسْتَقَرَّ، فَمَنْ كَسَرَ الْقَافَ كَانَ الْمُسْتَقِرُّ؛ بِمَعْنَى الْقَارِّ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ أَنْ يَكُونَ خَبَرُهُ الْمُضْمَرَ «مِنْكُمْ»؛ أَيْ: مِنْكُمْ مُسْتَقِرٌّ. وَمَنْ فَتَحَ الْقَافَ فَلَيْسَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ بِهِ لِأَنَّ اسْتَقَرَّ لَا يَتَعَدَّى فَلَا يَكُونُ لَهُ مَفْعُولٌ بِهِ فَيَكُونُ اسْمَ مَكَانٍ، فَالْمُسْتَقِرُّ بِمَنْزِلَةِ الْمَقَرِّ". (الرازي، 1420، 1420: 81/13) (سيبويه، 1988: 70/4).

ويقول الفارسي: "فقرأ ابن كثير وأبو عمرو: فمُستقِرٌ بكسر القاف. وقرأ نافع وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائيّ: فمستقر بفتح القاف. قال سيبويه: قالوا: قرّ في مكانه واستقرّ.. يريد بهما شيئًا واحدًا". (سيبويه، 1988: 70/4، الفارسي، 1993: 364/3)

يتضح مما سبق أن الرازي اعتدَّ برأي الفارسي وما نقله عن سيبويه، فنقل الرازي ما ورد في كتاب "الحجة" للفارسي وهو كتاب متخصص في القراءات، توفيرا للوقت في البحث في كتاب سيبويه وغيره، كما أنَّ في ذلك دلالة على ثقته في الفارسي وفيما نقله عن سيبويه.

2- في تفسير قوله تعالى: [وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ] [الأعراف:158]. يقول الرازي: "قَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ وَحْدَهُ (آصَارَهُمْ) عَلَى الْجَمْعِ، وَالْبَاقُونَ إِصْرَهُمْ عَلَى الْوَاحِدِ. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْإِصْرُ مَصْدَرٌ يَقَعُ عَلَى الْكَثْرَةِ مَعَ إِفْرَادِ لَفْظِهِ يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ إِضَافَتُهُ، وَهُوَ مُفْرَدٌ إِلَى الْكَثْرَةِ". (الرازي، 1420: 382/15).

ويقول الفارسي: "فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي (إصرهم) بكسر الألف. وقرأ ابن عامر: (آصارهم) ممدودة الألف على الجمع. قال أبو علي: الإصر: مصدر يقع على الكثرة مع إفراد لفظه، يدلك على ذلك قوله: [ويضع عنهم إصرهم] [الأعراف: 157]، فأضيف وهو مفرد إلى الكثرة، ولم يجمع.." (الفارسي، 1993: 93/4).

فقد أثبت الرازي -هنا- رأي الفارسي في معنى الإصر، ووافقه في ذلك، وأفاد منه في تفسير معنى الآية وتوجيه القراءة.

3- وفي تفسير قوله تعالى: "﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًاۖ قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ﴾ [سورة الذاريات: 25]. يقول الرازي: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ (قَالُوا سِلْمٌ قَالَ سِلْمٌ) بِكَسْرِ السِّينِ وَسُكُونِ اللَّامِ بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَفِي وَالذَّارِيَاتِ مِثْلُهُ... قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ سِلْمٌ خِلَافَ الْعَدُوِّ وَالْحَرْبِ، كَأَنَّهُمْ لَمَّا امْتَنَعُوا مِنْ تَنَاوُلِ مَا قَدَّمَهُ إِلَيْهِمْ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً، قَالَ: إِنَّا سِلْمٌ وَلَسْتُ بِحَرْبٍ وَلَا عَدُوٍّ فَلَا تَمْتَنِعُوا مِنْ تَنَاوُلِ طَعَامِي كَمَا يُمْتَنَعُ مِنْ تَنَاوُلِ طَعَامِ الْعَدُوِّ، وَهَذَا الْوَجْهُ عِنْدِي بَعِيدٌ؛ لِأَنَّ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ يَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ تَكَلُّمُ إِبْرَاهِيمَ -عَلَيْهِ السَّلَامُ- بِهَذَا اللَّفْظِ بَعْدَ إِحْضَارِ الطَّعَامِ، إِلَّا أَنَّ الْقُرْآنَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ إِنَّمَا وُجِدَ قَبْلَ إِحْضَارِ الطَّعَامِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى قَالَ: [قالُوا سَلامًا قالَ سَلامٌ فَما لَبِثَ أَنْ جاءَ بِعِجْلٍ حَنِيذٍ] [هود:69] وَالْفَاءُ لِلتَّعْقِيبِ، فَدَلَّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَجِيئَهُ بِذَلِكَ الْعِجْلِ الْحَنِيذِ كَانَ بَعْدَ ذِكْرِ السَّلَامِ" (الرازي، 1420: 372/18).

ويقول الفارسي: "وأمّا مَنْ قرأ: قالوا سلامًا قال سِلْمٌ [هود: 69] فإن سلمًا، يحتمل أمرين: أحدهما: أن يكون بمعنى سلام، فيكون المعنى: أمرنا سلم، أو سلم عليكم، ويكون سلم في أنه بمعنى سلام.. فيكون على هذا قراءة من قرأ: قال سلم وسلام بمعنى واحد وإن اختلف اللفظان. والآخر: أن يكون سلم خلاف العدوّ والحرب، كأنّهم لمّا كفّوا عن تناول ما قدّمه إليهم، [فنكرهم وأوجس منهم خيفة] [هود: 70] قال: أنا سلم ولست بحرب ولا عدوّ، فلا تمتنعوا من تناول طعامي، كما يمتنع من تناول طعام العدو. وقرأ حمزة والكسائيّ في الذاريات أيضًا سلم، والقول فيه كما ذكرناه في هذا الموضع سواء". (الفارسي، 1993: 4/363-364).

مما سبق يتضح لنا أنَّ الرازي لا يرجح رأي أبي علي الفارسي في هذه المسألة حيث يقول بعد أن سرد رأي الفارسي:" وَهَذَا الْوَجْهُ عِنْدِي بَعِيدٌ"، وهذا قد يتكرر في التفسير الكبير. وفيه دلالة على أن الرازي لا يتبع الفارسي في كل آرائه، بل يوافقه فيما يؤيد رأيه ويعضده.

4- في تفسير قوله تعالى: [لا جَرَمَ أَنَّ لَهُمُ النَّارَ وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ] [النحل: 62]. يقول الرازي: "وَقَوْلُهُ: وَأَنَّهُمْ مُفْرَطُونَ، قَرَأَ نَافِعٌ وَقُتَيْبَةُ عَنِ الْكِسَائِيِّ: مُفْرَطُونَ بِكَسْرِ الرَّاءِ، وَالْبَاقُونَ: مُفْرَطُونَ بِفَتْحِ الرَّاءِ. أَمَّا قِرَاءَةُ نَافِعٍ فَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْمَعْنَى أَنَّهُمْ كَانُوا مُفْرِطِينَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ فِي الذُّنُوبِ، وَقِيلَ: أَفْرَطُوا فِي الِافْتِرَاءِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: كَأَنَّهُ مِنْ أَفْرَطَ؛ أَيْ: صَارَ ذَا فَرَطٍ.. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُمْ ذَوُو فَرَطٍ إِلَى النَّارِ كَأَنَّهُمْ قَدْ أَرْسَلُوا مَنْ يُهَيِّئُ لَهُمْ مَوَاضِعَ فِيهَا" (الرازي، 1420: 20/229-230).

ويقول الفارسي أيضًا:" قال: قرأ نافع وحده: (وأنهم مفرطون) [النحل: 62] بكسر الراء خفيفة من أفرطت. وقرأ الباقون: مفرطون بفتح الراء، مِنْ أفرطوا فهم مفرطون. أبو عبيدة: مفرطون: معجلون، قال: وقالوا: متروكون منسيّون.. فكذلك:(مفرطون)، كأنهم أعجلوا إلى النار فهم فيها فرط للذي يدخلون بعدهم، ومن هذا قولهم في الدعاء للطفل، ومن جرى مجراه: «اجعله لنا فرطًا»، ومنه ما في الحديث من قوله: «أنا فرطكم على الحوض»" (الفارسي، 1993: 5/73، البخاري، 1422: 16/423/ ح:6575).

فالرازي أثبت بعض آراء الفارسي لبيان معنى "مفرطون"، ولقد دعم الفارسي رأيه بما ورد في الحديث النبوي الشريف وآراء العلماء، ويتكرر كثيرًا في التفسير الكبير أن الرازي يذكر بعض آراء الفارسي دون غيرها من آرائه، ويثري المسألة بذكر بعض آراء علماء آخرين، ثم يوازن بينها، ويرجح ما يراه موافقًا لرأيه ويعضده، وهذا يعني أن الرازي لا يتحيَّز لرأي دون غيره، أو لعالم دون غيره، وإنما يبحث عن الصواب، والتوجيه الحسن، فأينما وجده وافقه.

5- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَفَازَتِهِمْ لَا يَمَسُّهُمُ السُّوءُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [الزمر: 61] يقول الرازي: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ عَنْ عَاصِمٍ بِمَفَازَاتِهِمْ عَلَى الْجَمْعِ، وَالْبَاقُونَ بِمَفَازَتِهِمْ عَلَى التَّوْحِيدِ، وَحَكَى الْوَاحِدِيُّ عَنِ الْفَرَّاءِ أَنَّهُ قَالَ: كِلَاهُمَا صَوَابٌ.. قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: الْإِفْرَادُ لِلْمَصْدَرِ وَوَجْهُ الْجَمْعِ أَنَّ الْمَصَادِرَ قَدْ تُجْمَعُ إِذَا اخْتَلَفَتْ أَجْنَاسُهَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾ [الْأَحْزَابِ: 10] وَلَا شَكَّ أَنَّ لِكُلِّ مُتَّقٍ نَوْعًا آخر عن الْمَفَازَةِ". (الرازي، 1420: 469/27).

ويقول الفارسي: "قال: قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحمزة والكسائي: بمفازاتهم [الزمر:61] جماعة. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم: بمفازتهم واحد. حجّة الإفراد أن المفازة والفوز واحد، وإفراد المفازة كإفراد الفوز، ووجه الجمع أنّ المصادر قد تجمع إذا اختلفت أجناسها". (الفارسي، 1993: 97/6).

فالرازي أفاد من رأي الفارسي في توجيه القراءة وعزوها؛ لأنَّ الفارسي دعم رأيه بأدلة كثيرة أقنعت الرازي فتبنَّى رأيه ولم يرده.

6- في تفسير قوله تعالى: [وَيَا قَوْمِ إِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ يَوْمَ التَّنَادِ] [غافر: 32]. يقول الرازي: "قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: التَّنَادِي مُشْتَقٌّ مِنَ التَّنَادِّ، مِنْ قَوْلِهِمْ نَدَّ فُلَانٌ إِذَا هَرَبَ، وَهُوَ قِرَاءَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ وَفَسَّرَهَا، فَقَالَ يَنِدُّونَ كَمَا تَنِدُّ الْإِبِلُ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى: يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ [عَبَسَ: 34] الْآيَةَ" (الرازي، 512/27).

ويقول الفارسي: "وقد قرئ يوم التناد بالتشديد من ندّ البعير إذا فرّ هاربًا على وجهه" (الفارسي، 1993: 104/6).

لقد أثبت الرازي رأي الفارسي بمعناه دون نصه، في معنى كلمة "التنادّ"، وأفاد منه في توجيه القراءة، وتفسير الآية.

7- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ لِلَّذِينَ آمَنُوا انظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ﴾ [الحديد:13] يقول الرازي: "قَرَأَ حَمْزَةُ وَحْدَهُ (أَنْظِرُونَا) مَكْسُورَةَ الظَّاءِ، وَالْبَاقُونَ (انْظُرُوا)، قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: لَفْظُ النَّظَرِ يُسْتَعْمَلُ عَلَى ضُرُوبٍ، أَحَدُهَا: أَنْ تُرِيدَ بِهِ نَظَرْتُ إِلَى الشَّيْءِ.. وَثَانِيهَا: أَنْ تُرِيدَ بِهِ تَأَمَّلْتُ

وَتَدَبَّرْتُ، وَمِنْهُ قَوْلُكَ: اذْهَبْ فَانْظُرْ زَيْدًا أَيُؤْمِنُ، فَهَذَا يُرَادُ بِهِ التَّأَمُّلُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الْإِسْرَاءِ: 48].." (الرازي، 1420: 456).

وقال الفارسي: "ونظرت بعد يستعمل وما تصرف منه على ضروب، أحدها: أن تريد به: نظرت إلى الشيء فيحذف الجار، ويوصل الفعل.. والآخر: أن يريد به تأمّلت وتدبرت، فهو فعل غير متعدّ، فمن ذلك قولهم: اذهب فانظر زيدًا أبو مَنْ هو؟ فهذا يراد به التأمّل، من ذلك قوله عزّ وجلّ: ﴿انْظُرْ كَيْفَ ضَرَبُوا لَكَ الْأَمْثَالَ﴾ [الْإِسْرَاءِ: 48].." (الفارسي، 1993: 271/6-272).

نستنتج مما سبق أن الرازي قد نقل رأي الفارسي، وأثبته بنصه، على الرغم من طول النص، وكثرة الشواهد والأدلة التي ساقها الفارسي، وفي ذلك دلالة على ثقة الرازي في الفارسي، وفيه اختصار وتيسير على الرازي بدلًا من البحث والتفتيش في أكثر من كتاب؛ فاكتفى الرازي بذكر ما أورده الفارسي في كتاب "الحجة" لأنه متخصص في القراءات.

8- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 18] يقول الرازي:" قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: قَرَأَ ابْنُ كَثِيرٍ وَعَاصِمٌ فِي رِوَايَةِ أَبِي بَكْرٍ: إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ بِالتَّخْفِيفِ، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ وَحَفْصٌ عَنْ عَاصِمٍ: إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقاتِ بِتَشْدِيدِ الصَّادِ فِيهِمَا، فَعَلَى الْقِرَاءَةِ الْأُولَى يَكُونُ مَعْنَى الْمُصَدِّقِ الْمُؤْمِنَ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصالحات؛ لِأَنَّ إِقْرَاضَ اللَّهِ مِنَ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ.." (الرازي، 1420: 461/29-462).

وقال الفارسي: "قال: قرأ ابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر: إن المصدقين والمصدقات [الحديد: 18] خفيف. وقرأ الباقون وحفص عن عاصم، مشدّدة الصاد فيهما. قال أبو علي: مَنْ خفّف فقال: إن المصدقين فمعناه: إن المؤمنين والمؤمنات، وأما قوله: وأقرضوا الله قرضا حسنا [الحديد: 18] فهو في المعنى كقوله: ﴿إِنَّ الَّذِيْنَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا اَلصَّالِحَاتِ﴾ [الكهف: 107]؛ لأن إقراض اللَّه من الأعمال الصالحة" (الفارسي، 1993: 274/6).

ويُلاحظ هنا أن الرازي قد أثبت رأي الفارسي بنصه، واعتمد رأيه في عزو القراءة لأصحابها وفي معنى القراءة وتوجيهها، وفي ذلك دليلٌ على موافقته وثقته فيه.

9- وفي تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾ [الحديد: 18]. قال الرازي: "قَالَ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ: يُضَاعَفُ وَيُضَعَّفُ بِمَعْنًى" (الرازي، 1420: 455/29). وقال الفارسي: "فأمّا القول في (فيضاعف ويضعف) فكل واحد منهما في معنى الآخر" (الفارسي، 1993: 345/2).

وعليه فقد أفاد الرازي من رأي الفارسي ووافقه في علاقة (يُضاعف ويُضعَّف)، الأمر الذي أفاد في توجيه القراءة وتفسيرها.

10-وفي تفسير قوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾ [النبأ: 28]. يقول الرازي: "الْكِسَائِيَّ قَرَأَ الْأَوَّلَ بِالتَّشْدِيدِ وَالثَّانِيَ بِالتَّخْفِيفِ، وَلَعَلَّ غَرَضَهُ مَا قَرَّرْنَاهُ فِي هَذَا السُّؤَالِ، لِأَنَّ قِرَاءَةَ التَّخْفِيفِ هَاهُنَا تُفِيدُ أَنَّهُمْ لَا يَسْمَعُونَ الْكَذِبَ أَصْلًا، لِأَنَّ الْكِذَابَ بِالتَّخْفِيفِ وَالْكَذِبَ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّ أَبَا عَلِيٍّ الْفَارِسِيَّ قَالَ: كِذَابٌ مَصْدَرُ كَذَبَ كَكِتَابٍ مَصْدَرُ كَتَبَ فَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ بِالتَّخْفِيفِ تُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي النَّفْيِ، وَقِرَاءَةُ التَّشْدِيدِ فِي الْأَوَّلِ تُفِيدُ الْمُبَالَغَةَ فِي الثُّبُوتِ فَيَحْصُلُ الْمَقْصُودُ مِنْ هَذِهِ الْقِرَاءَةِ فِي الْمَوْضِعَيْنِ عَلَى أَكْمَلِ الْوُجُوهِ" (الرازي، 1420: 22/31).

وقال الفارسي: "كان الكسائيّ يحكي عن العرب: أكذبت الرجل، إذا أخبرت أنّه جاء بكذب، وكذّبته: إذا أخبرت أنّه كذّاب، فقوله: أكذبته: إذا أخبرت أنّه جاء بكذب كقولهم: أكفرته، إذا نسبوه إلى الكفر، وكذّبته: أخبرت أنّه كذاب، مثل: فسّقته، إذا أخبرت أنّه فاسق. (الفارسي، 1993: 403/3).

فيما سبق ذكر الرازي رأي الفارسي ورأي الكسائي، وأفاد ذلك في عزو القراءة إلى أصحابها، وتوجيه القراءة وتفسيرها، واعتدَّ بما نقله الفارسي ووازنه بما ذكره عن الكسائي، وفي قوله: (لأن أبا علي الفارسي قال..) دليل على ثقته في الفارسي على الرغم من نقله للرأي بمعناه بتصرف، وليس بنصه.

النتائج:

توصل البحث إلى الآتي:

1- أكد البحث المكانة الكبيرة لأبي علي الفارسي وتمكُّنه العلمي في علوم عدَّة كالنحو والصرف والقراءات؛ الأمر الذي جعل المفسر العلامة الكبير فخر الدين الرازي يستعين بكثير من آرائه النحوية والصرفية في توجيه القراءات القرآنية في أثناء تفسيره للقرآن الكريم (التفسير الكبير).

2- أفاد الرازي كثيرًا في عزو القراءات إلى القرَّاء في التفسير الكبير ممَّا نقله عن الفارسي خاصة كتابه (الحجة للقرَّاء السبعة).

3- يؤكد البحث أن موقف الرازي ومنهجه في اختيار بعض آراء الفارسي النحوية والصرفية يُعدُّ نموذجًا في حُسن الاختيار والأمانة العلمية وبراعة توظيف الأدلة في الترجيح بين الآراء العلمية المختلفة.

4- من اللافت أن الرازي قد وافق الفارسي في كثير من آرائه النحوية والصرفية في توجيه القراءات، وهذه الكثرة في الموافقة لم تمنع الرازي من أن يخالفه في بعض الآراء إذا توافر الدليل على ذلك، والأمثلة كثيرة في متن البحث.

5- يؤكد البحث أن الآراء النحوية والصرفية لأبي علي الفارسي المثبتة في التفسير الكبير للرازي قد أفادت كثيرًا في توجيه القراءات القرآنية وتفسير القرآن الكريم.

6- لاحظ البحث أن الرازي ينقل الآراء النحوية والصرفية للفارسي ويعزوها إليه، ويكثر نقلها نصًّا، ويقل نقلها بالمعنى، وقد وقف البحث على ذلك من خلال ذكر رأي الفارسي في التفسير الكبير ورأيه في أحد كتبه؛ خاصة كتاب (الحجة للقرَّاء السبعة) للفارسي.

7- لاحظ البحث أن الرازي أحيانًا ينقل آراء لعلماء سابقين عليه وعلى الفارسي إلا أنه ينقل تلك الآراء وينسبها لأصحابها نقلًا عن الفارسي؛ كآراء سيبويه والكسائي وغيرهما، وهذا يؤكد الثقة العلمية الكبيرة التي يكنها الرازي للفارسي، ولعل السبب في عدم عزوها لأصحابها مباشرة هو أن الرازي لم يطلع عليها في كتب أصحابها فوثق فيما أثبته الفارسي.

8- أفادت آراء الفارسي النحوية والصرفية كثيرًا في تفسير القرآن الكريم وتوجيه القراءات وتوجيه بعض المسائل العقدية والفقهية وغيرها لدى الرازي.

9- يؤكد البحث أن الرازي في بعض الأحيان لا يتطرَّق إلى أقوال الفارسي في تخريج القراءة، ولكنه قد يعضد قراءة ما برأي الفارسي توكيدًا لمعناها.

المراجع

القرآن الكريم.

الأزهري، خالد. (2000). *شرح التصريح على التوضيح* (ط.1)، دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، رضي الدين. (1975). *شرح الرضي على الكافية* (محمد نور الحسن وزملاؤه، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

الألوسي، محمود. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (تفسير الألوسي)* (علي عبد الباري عطية، تحقيق ط.1)، دار الكتب العلمية.

الأنباري، عبد الرحمن أبو البركات. (2003). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين* (ط.1)، المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان. (1420). *تفسير البحر المحيط* (صدقي محمد جميل، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422). *صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)* (محمد زهير بن ناصر، تحقيق)، دار طوق النجاة.

البغدادي، عبد القادر. (1414). *شرح أبيات مغني اللبيب* (عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، تحقيق؛ ط.1)، دار المأمون للتراث.

البغدادي، عبد القادر. (1997). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق وشرح؛ ط.4)، مكتبة الخانجي.

جاد الكريم، عبد الله. (2022). *الهتان في الإعجاز الصوتي والصرفي في القرآن* (ط.1). دار النابغة.

الجزري، محمد. (د.ت). *النشر في القراءات العشر* (ط.1). المكتبة التجارية الكبرى.

ابن الجزري، شمس الدين. (1999). *منجد المقرئين ومرشد الطالبين* (ط.1). دار الكتب العلمية.
ابن الجزري، شمس الدين. (د.ت). *النشر في القراءات العشر* (محمد علي الضباع، تحقيق)، المكتبة التجارية الكبرى.
ابن جني، أبو الفتح. (2000). *سر صناعة الإعراب* (ط.1). دار الكتب العلمية.
ابن جني، أبو الفتح. (د.ت). *الخصائص* (ط.1). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
الجوزي، أبو الفرج جمال الدين. (1422). *زاد المسير في علم التفسير* (عبد الرزاق المهدي، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتاب العربي.
الحلبي، السمين. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون* (أحمد محمد الخراط، تحقيق؛ ط.1)، دار القلم.
الحنبلي، ابن عادل. (1998). *اللباب في علوم الكتاب* (عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.
ابن خلكان، أبو العباس. (1994). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان* (إحسان عباس، تحقيق)، دار صادر.
خليفة، حاجي. (1941). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون* (ط.1). مكتبة المثنى.
الخولي، عبد الله. (1997). *قواعد التوجيه في النحو العربي* (ط.1). مؤسسة دار التعاون للطباعة والنشر.
الذهبي، شمس الدين. (1985). *سير أعلام النبلاء* (مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، تحقيق؛ ط.3)، مؤسسة الرسالة.
الرازي، فخر الدين. (1420). *تفسير الرازي (مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير)* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.
الزبيدي، محمد بن الحسن. (د.ت). *طبقات النحويين واللغويين* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق؛ ط.1)، دار المعارف.
الزجاج، أبو إسحاق. (1988). *معاني القرآن وإعرابه* (عبد الجليل عبده شلبي، تحقيق؛ ط.1)، عالم الكتب.
الزرقاني، محمد عبد العظيم (د.ت). *مناهل العرفان في علوم القرآن* (ط.1). مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين. (1957). *البرهان في علوم القرآن* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه.
الزركلي، خير الدين. (2002). *الأعلام* (ط.15). دار العلم للملايين.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (ط.3). دار الكتاب العربي.
الزمخشري، أبو القاسم جار الله. (1993). *المفصل في صنعة الإعراب* (علي بو ملحم، تحقيق ط.1). مكتبة الهلال.
ابن زنجلة، أبو زرعة. (د.ت). *حجة القراءات* (سعيد الأفغاني، تحقيق؛ ط.1)، دار الرسالة.
سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). *الكتاب* (عبد السلام محمد هارون، تحقيق؛ ط.3)، مكتبة الخانجي.
شكري، أحمد، وآخرون. (2009). *مقدمات في علم القراءات* (ط.2). دار عمار.
شلبي، عبد الفتاح. (2009). *أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو* (ط.1). دار المطبوعات الحديثة.
الصفدي، صلاح الدين. (2000). *الوافي بالوفيات* (أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء التراث.
الطبري، محمد بن جرير. (2000). *تفسير الطبري (جامع البيان في تأويل القرآن)* (أحمد محمد شاكر، تحقيق؛ ط.1)، مؤسسة الرسالة.
عبد الحميد، محسن. (1997). *الرازي مُفسِّرًا* (ط.1). دار الحرية للطباعة.
العكبري، أبو البقاء عبد الله. (1995). *اللباب في علل البناء والإعراب* (عبد الإله النبهان، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر.

العماري، علي محمد. (2016). *الإمام الفخر الرازي حياته وآثاره* (ط.1)، دار الإمام الرازي.

عمر أحمد مختار. (1988). *معجم القراءات القرآنية* (أحمد مختار عمر، وعبد العال سالم مكرم، تحقيق؛ ط.2)، جامعة الكويت.

عمر، أحمد مختار. (2003). *البحث اللغوي عند العرب* (ط.8). عالم الكتب.

الفارسي، أبو علي الحسين بن أحمد. (1993). *الحجة للقرَّاء السبعة* (بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، تحقيق؛ ط.2)، دار المأمون للتراث.

الفراء، أبو زكريا. (د.ت). *معاني القرآن* (أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، تحقيق؛ ط.1)، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

الفضلي، عبد الهادي. (1985). *القراءات القرآنية تاريخ وتعريف* (ط.3)، دار القلم.

القرطبي، أبو عبد الله شمس الدين. (1964). *تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن)* (أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، تحقيق؛ ط.2)، دار الكتب المصرية.

القضاة، محمد أحمد، وزميلاه. (2002). *مقدمة في علم القراءات* (ط.1). دار عمار.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن. (1982). *إنباه الرواة على أنباه النحاة* (محمد أبو الفضل إبراهيم، تحقيق؛ ط.1)، دار الفكر العربي، ومؤسسة الكتب الثقافية.

اللبدي، محمد. (2011). *أثر القران والقراءات في النحو العربي* (ط.1). دار الفلاح.

ابن مالك، بدر الدين محمد. (2000). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (محمد باسل عيون السود، تحقيق؛ ط.1)، دار الكتب العلمية.

المبرد، محمد بن يزيد. (د.ت). *المقتضب* (محمد عبد الخالق عظيمة، تحقيق؛ ط.1)، عالم الكتب.

ابن مجاهد، أبوبكر. (1400). *السبعة في القراءات* (شوقي ضيف، تحقيق؛ ط.2)، دار المعارف.

المرادي، حسن بن قاسم. (2008). *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك* (عبد الرحمن علي سليمان، شرح وتحقيق، ط.1)، دار الفكر العربي.

مسلم، ابن الحجاج. (د.ت). *صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ)* (محمد فؤاد عبد الباقي، تحقيق؛ ط.1)، دار إحياء التراث العربي.

منصور، عبد القادر. (2002). *موسوعة علوم القرآن* (ط.1). دار القلم العربي.

النيرباني، عبد البديع. (2006). *الجوانب الصوتية في كتب الاحتجاج للقراءات* (ط.1). دار الغوثاني.

ابن هشام، جمال الدين. (1985). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب* (مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، تحقيق؛ ط.6)، دار الفكر.

هلال، عبد الغفار حامد. (2005). *القراءات واللهجات من منظور علم الأصوات الحديث* (ط.3). دار الفكر العربي.

ابن يعيش، موفق الدين. (2001). *شرح المفصل* (ط.1). دار الكتب العلمية.

Arabic References

al-Qur'ān al-Karīm.

al-Azharī, Khālid. (2000). *sharḥ al-Taṣrīḥ ʿalá al-Tawḍīḥ* (1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Al'strābādhy, Raḍī al-Dīn. (1975). *sharḥ al-Raḍī ʿalá al-Kāfiyah* (Muḥammad Nūr al-Ḥasan wzmlā'h, taḥqīq; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Alūsī, Maḥmūd. (1415). *Rūḥ al-maʿānī fī tafsīr al-Qur'ān al-ʿAẓīm wa-al-Sabʿ al-mathānī* (tafsīr al-Alūsī) (ʿAlī ʿAbd al-Bārī ʿAṭīyah, taḥqīq 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Anbārī, ʿAbd al-Raḥmān Abū al-Barakāt. (2003). *al-Inṣāf fī masā'il al-khilāf bayna al-naḥwīyīn al-Baṣrīyīn wa-al-Kūfiyīn* (1st ed.), al-Maktabah al-ʿAṣrīyah.

al-Andalusī, Abū Ḥayyān. (1420). *tafsīr al-Baḥr al-muḥīṭ* (Ṣidqī Muḥammad Jamīl, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr.

al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismāʿīl. (1422). *Ṣaḥīḥ al-Bukhārī (al-Jāmiʿ al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar min umūr Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam wsnnh wa-ayyāmuh)* (Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir, taḥqīq), Dār Ṭawq al-najāh.

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir. (1414). *sharḥ abyāt Mughnī al-labīb* (ʿAbd al-ʿAzīz Rabāḥ, wa-Aḥmad Yūsuf Daqqāq, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Ma'mūn lil-Turāth.

al-Baghdādī, ʿAbd al-Qādir. (1997). *Khizānat al-adab wa-lubb Lubāb Lisān al-ʿArab* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq wa-sharḥ ; 4st ed.), Maktabat al-Khānjī.

Jād al-Karīm, ʿAbd Allāh. (2022). *alhtān fī al-iʿjāz al-ṣawtī wa-al-ṣarfī fī al-Qur'ān* (1st ed.). Dār al-Nābighah.

al-Jazarī, Muḥammad. (N. D). *al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʿashr* (1st ed.). al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá.

Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn. (1999). *Munajjid al-muqri'īn wa-murshid al-ṭālibīn* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn al-Jazarī, Shams al-Dīn. (n. D). *al-Nashr fī al-qirā'āt al-ʿashr* (Muḥammad ʿAlī al-Ḍabbāʿ, taḥqīq), al-Maktabah al-Tijārīyah al-Kubrá.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ. (2000). *Sirr ṣinā'at al-iʿrāb* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Jinnī, Abū al-Fatḥ. (N. D). *al-Khaṣā'iṣ* (1st ed.). al-Hay'ah al-Miṣrīyah al-ʿĀmmah lil-Kitāb.

al-Jawzī, Abū al-Faraj Jamāl al-Dīn. (1422). *Zād al-Musayyar fī ʿilm al-tafsīr* (ʿAbd al-Razzāq al-Mahdī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

al-Ḥalabī, al-Samīn. (N. D). *al-Durr al-maṣūn fī ʿulūm al-Kitāb al-maknūn* (Aḥmad Muḥammad al-Kharrāṭ, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Qalam.

al-Ḥanbalī, Ibn ʿĀdil. (1998). *al-Lubāb fī ʿulūm al-Kitāb* (ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd wa-ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

Ibn Khallikān, Abū al-ʿAbbās. (1994). *wafayāt al-aʿyān w'nbā' abnā' al-Zamān* (Iḥsān ʿAbbās, taḥqīq), Dār Ṣādir.

Khalīfah, Ḥājjī. (1941). *Kashf al-ẓunūn ʿan asāmī al-Kutub wa-al-Funūn* (1st ed.). Maktabat al-Muthannā.

al-Khūlī, ʿAbd Allāh. (1997). *Qawāʿid al-Tawjīh fī al-naḥw al-ʿArabī* (1st ed.). Mu'assasat Dār al-Taʿāwun lil-Ṭibāʿah wa-al-Nashr.

al-Dhahabī, Shams al-Dīn. (1985). *Siyar Aʿlām al-nubalā'* (majmūʿah min al-muḥaqqiqīn bi-ishrāf al-Shaykh Shuʿayb al-Arnā'ūṭ, taḥqīq ; 3st ed.), Mu'assasat al-Risālah.

al-Rāzī, Fakhr al-Dīn. (1420). *tafsīr al-Rāzī* (*Mafātīḥ al-ghayb aw al-tafsīr al-kabīr)* (3rd ed.). Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī.

al-Zubaydī, Muḥammad ibn al-Ḥasan. (N. D). *Ṭabaqāt al-naḥwīyīn wāllghwyyn* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Maʿārif.

al-Zajjāj, Abū Isḥāq. (1988). *maʿānī al-Qurʾān wa-iʿrābuh* (ʿAbd al-Jalīl ʿAbduh Shalabī, taḥqīq ; 1st ed.), ʿĀlam al-Kutub.

al-Zurqānī, Muḥammad ʿAbd al-ʿAẓīm (N. D). *Manāhil al-ʿIrfān fī ʿulūm al-Qurʾān* (1st ed.). Maṭbaʿat ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Shurakāh.

al-Zarkashī, Abū ʿAbd Allāh Badr al-Dīn. (1957). *al-burhān fī ʿulūm al-Qurʾān* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Kutub al-ʿArabīyah ʿĪsá al-Bābī al-Ḥalabī wa-shurakāʾih.

al-Ziriklī, Khayr al-Dīn. (2002). *al-Aʿlām* (15th ed.). Dār al-ʿIlm lil-Malāyīn.

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Jār Allāh. (1407). *al-Kashshāf ʿan ḥaqāʾiq ghawāmiḍ al-tanzīl* (3rd ed.). Dār al-Kitāb al-ʿArabī.

al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Jār Allāh. (1993). *al-Mufaṣṣal fi ṣanʿat al-iʿrāb* (ʿAlī Bū Mulḥim, taḥqīq 1st ed.). Maktabat al-Hilāl.

Ibn znjlh, Abū Zurʿah. (N. D). *ḥujjat al-qirāʾāt* (Saʿīd al-Afghānī, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Risālah.

Sībawayh, ʿAmr ibn ʿUthmān. (1988). *al-Kitāb* (ʿAbd al-Salām Muḥammad Hārūn, taḥqīq ; Ṭ. 3), Maktabat al-Khānjī.

Shukrī, Aḥmad, wa-ākharūn. (2009). *muqaddimāt fī ʿilm al-qirāʾāt* (2nd ed.). Dār ʿAmmār.

Shalabī, ʿAbd al-Fattāḥ. (2009). Abū ʿAlī al-Fārisī ḥayātuhu wa-makānatuhu bayna aʾimmat al-tafsīr al-ʿArabīyah wa-āthāruh fī al-qirāʾāt wa-al-naḥw (1st ed). Dār al-Maṭbūʿāt al-ḥadīthah.

al-Ṣafadī, Ṣalāḥ al-Dīn. (2000). *al-Wāfī bi-al-Wafayāt* (Aḥmad al-Arnāʾūṭ wtrky Muṣṭafá, taḥqīq ; 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth.

al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr. (2000). tafsīr al-Ṭabarī (Jāmiʿ al-Bayān fī Taʾwīl al-Qurʾān) (Aḥmad Muḥammad Shākir, taḥqīq ; 1st ed.), Muʾassasat al-Risālah.

ʿAbd al-Ḥamīd, Muḥsin. (1997). *al-Rāzī mufssiran* (1st ed.). Dār al-ḥurrīyah lil-Ṭibāʿah.

al-ʿUkbarī, Abū al-Baqāʾ ʿAbd Allāh. (1995). *al-Lubāb fī ʿlal al-bināʾ wa-al-iʿrāb* (ʿAbd al-Ilāh al-Nabhān, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr.

al-ʿAmmārī, ʿAlī Muḥammad. (2016). *al-Imām al-Fakhr al-Rāzī ḥayātuhu wa-āthāruh* (1st ed.), Dār al-Imām al-Rāzī.

ʿUmar Aḥmad mḥtār. (1988). *Muʿjam al-qirāʾāt al-Qurʾānīyah* (Aḥmad Mukhtār ʿUmar, wa-ʿAbd al-ʿĀl Sālim Mukarram, taḥqīq ; 2nd ed.), Jāmiʿat al-Kuwayt.

ʿUmar, Aḥmad Mukhtār. (2003). *al-Baḥth al-lughawī ʿinda al-ʿArab* (8th ed.). ʿĀlam al-Kutub.

al-Fārisī, Abū ʿAlī al-Ḥusayn ibn Aḥmad. (1993). *al-Ḥujjah llqrrāʾ al-sabʿah* (Badr al-Dīn Qahwajī-Bashīr jwyjāby, taḥqīq ; 2nd ed.), Dār al-Maʾmūn lil-Turāth.

al-Farrāʾ, Abū Zakarīyā. (N. D). *maʿānī al-Qurʾān* (Aḥmad Yūsuf alnjāty, wa-Muḥammad ʿAlī al-Najjār, wa-ʿAbd al-Fattāḥ Ismāʿīl al-Shalabī, taḥqīq ; 1st ed.), al-Dār al-Miṣrīyah lil-Taʾlīf wa-al-Tarjamah.

al-Faḍlī, ʿAbd al-Hādī. (1985). *al-qirāʾāt al-Qurʾānīyah Tārīkh wa-taʿrīf* (3rd ed.), Dār al-Qalam.

al-Qurṭubī, Abū ʿAbd Allāh Shams al-Dīn. (1964). *tafsīr al-Qurṭubī* (al-Jāmiʿ li-aḥkām al-Qurʾān) (Aḥmad al-Baraddūnī wa-Ibrāhīm Aṭṭafayyish, taḥqīq ; 2nd ed.), Dār al-Kutub al-Miṣrīyah.

al-Quḍāh, Muḥammad Aḥmad, wzmylāh. (2002). *muqaddimah fī ʿilm al-qirāʾāt* (1st ed.). Dār ʿAmmār.

al-Qifṭī, Jamāl al-Dīn Abū al-Ḥasan. (1982). *Inbāh al-ruwāh ʿalá anbāh al-nuḥāh* (Muḥammad Abū al-Faḍl Ibrāhīm, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Fikr al-ʿArabī, wa-Muʾassasat al-Kutub al-Thaqāfīyah.

al-Labadī, Muḥammad. (2011). *Athar al-Qurʾān wa-al-qirāʾāt fī al-naḥw al-ʿArabī* (1st ed.). Dār al-Falāḥ.

Ibn Mālik, Badr al-Dīn Muḥammad. (2000). *sharḥ Ibn al-Nāẓim ʿalá Alfīyat Ibn Mālik* (Muḥammad Bāsil ʿUyūn al-Sūd, taḥqīq ; 1st ed.), Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.

al-Mibrad, Muḥammad ibn Yazīd. (N. D). *al-Muqtaḍab* (Muḥammad ʿAbd al-Khāliq ʿAẓīmah, taḥqīq ; Ṭ. 1), ʿĀlam al-Kutub.

Ibn Mujāhid, abwbkr. (1400). *al-sabʿah fī al-qirāʾāt* (Shawqī Ḍayf, taḥqīq; 2nd ed.), Dār al-Maʿārif.

al-Murādī, Ḥasan ibn Qāsim. (2008). *Tawḍīḥ al-maqāṣid wa-al-masālik bi-sharḥ Alfīyat Ibn Mālik* (ʿAbd al-Raḥmān ʿAlī Sulaymān, sharḥ wa-taḥqīq, 1st ed.), Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Muslim, Ibn al-Ḥajjāj. (N. D). *Ṣaḥīḥ Muslim (al-Musnad al-ṣaḥīḥ al-Mukhtaṣar bi-naql al-ʿAdl ʿan al-ʿAdl ilá Rasūl Allāh ṣallá Allāh ʿalayhi wa-sallam)* (Muḥammad Fuʾād ʿAbd al-Bāqī, taḥqīq; 1st ed.), Dār Iḥyāʾ al-Turāth al-ʿArabī.

Manṣūr, ʿAbd al-Qādir. (2002). *Mawsūʿat ʿulūm al-Qurʾān* (1st ed.). Dār al-Qalam al-ʿArabī.

Alnyrbāny, ʿAbd al-Badīʿ. (2006). *al-jawānib al-ṣawtīyah fī kutub al-iḥtijāj lil-qirāʾāt* (Ṭ. 1). Dār al-Ghawthānī.

Ibn Hishām, Jamāl al-Dīn. (1985). *Mughnī al-labīb ʿan kutub al-aʿārīb* (Māzin al-Mubārak, wa-Muḥammad ʿAlī Ḥamad Allāh, taḥqīq; 6th ed.), Dār al-Fikr.

Hilāl, ʿAbd al-Ghaffār Ḥāmid. (2005). *al-qirāʾāt wa-al-lahajāt min manẓūr ʿilm al-aṣwāt al-ḥadīth* (3rd ed.). Dār al-Fikr al-ʿArabī.

Ibn Yaʿīsh, Muwaffaq al-Dīn. (2001). *sharḥ al-Mufaṣṣal* (1st ed.). Dār al-Kutub al-ʿIlmīyah.